الامتحان الكتابي الأول لمقياس المدخل للعلوم القانونية

كلية العلوم الإقتصادية التجارية علوم التسيير

أستاذة المقياس :د. نوال مجدوب

أولا : أجب عن السؤال التالي و بالتدقيق (إجباري)

– يقصد بتجريد القاعدة القانونية أنها لا تحكم شخصا معينا باسمه، لماذا ؟ (08ن) .

إن التجريد هو خاصية من خصائص القاعدة القانونية ، و مفاده أن القاعدة القانونية توجه للأشخاص بصفاتهم لا بذواتهم ، أي أنه يخضع للقاعدة القانونية كل شخص توافرت فيه الشروط المطلوبة ، مثلا التاجر يخضع للقانون التجاري بعد القيد في السجل التجاري ، و يصبح تاجرا بمجرد توافر الشروط المتطلبة قانونا (التجريد لا يعني العمومية ، و الإجابة التي تحتوي على كل الشروط خاطئة) .

ثانيا : أجب بصحيح أو خطأ عن سؤالين فقط و بالتفصيل :

1– تتفق كل من القواعد الدينية و القواعد الأخلاقية و قواعد الدين مع القاعدة القانونية في كون أنها تنظم علاقات الفرد بكافة أفراد المجتمع،و هي قواعد ملزمة للمخاطب بها .(06 ن)

خطأ : فالقاعدة القانونية تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم ، مثلها مثل القاعدة الأخلاقية ، لكن القاعدة الدينية تنظم علاقة الفرد بربه ، و الأهم من ذلك جراء خرق القاعدة القانونية هو الجزاء الجبري الذي توقعه السلطة العامة على المخالف(دنيوي) ، في حين أن جزاء القاعدة الأخلاقية هو الاستنكار و هو الآخر دنيوي ، بينما جزاء خرق القاعدة الدينية هو أخروي مؤجل إلى يوم الحساب .

2- **إذا لم يجد القاضي نصا تشريعيا خاصا يقضي بموجبه في النزاع المعروض بين كل من محمد و زكرياء التاجران ، فإنه لزاما عليه أن يبحث عن حكم خاص في الأعراف التجارية .(06ن)**

خطأ : رغم أن الأعراف تمثل المصدر المباشر للقانون التجاري كونه قائم على أعراف دأب عليها التجار إلا أنه على القاضي إتباع المصادر على النحو المنصوص عليه في المادة 01 من القانون المدني بالترتيب على النحو الذي تمت دراسته في مصادر القانون

3- تعد كل من الثقة و الإئتمان معيارا حاسما من أجل تفريق و تمييز العمل التجاري عن العمل المدني.(06ن)

خطأ إن الثقة و الإئتمان هما معيارين قومين للتجارة إلا أنه هناك معايير أخرى نفرق بموجبها العمل المدني عن العمل التجاري و من ذلك طريقة الإعذار ، والإثبات ، و المهلة القضائية و غيرها مما تم دراسته في المحاضرة .